باجمال:

عندما تستحيل وسائل الحوار يمكن التفكير باستخدام الأغلبية

□ جدد الاستاذ عبدالقادر باجمال الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام موقف المؤتمر من الحوار مع مختلف القوى السياسية والوطنية على الساحة.. مؤكداً أن الحوار هو منهج أساسي لدى المؤتمر الشعبي العام الى جانب كونه صيغة لإدارة السلطة والحكم، وصيغة لإدارة العلاقة بينه وبين شركاء العملية السياسية.

وقال باجمال في حوار أجرته معه أمس يومية «السياسية» إن المؤتمر يمتلك رؤية تفصيلية حول كل النقاط التي تضمنتها وثيقة «قضايا وضوابط الحوار» التي وقعها –الأسبوع الماضي– مع الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب.. مشيراً الى تفاؤل المؤتمر باستمرار ونجاح الحوار باعتبار القضايا التي سيتم التحاور بشأنها لا تهم المؤتمر الشعبي العام فقط، وإنما تهم جميع أطر الحياة السياسية والمجتمع المدني.ولأن تجربة المؤتمر مع الحوار ليست جديدة –كما يقول باجمال– فإنه لا يفكر على الاطلاق مهما كان الأمر باستخدام الميكانيكية العددية عبر مجلس النواب لتمرير ما يريده من تعديلات دستورية وقانونية عبر أغلبية مريحة.. طالما أن هناك امكانية للوصول الى هوية مشتركة مستدركاً، لكنه في الحالات الضرورية القصوى وحين تستحيل جميع الوسائل الممكنة عن طريق الحوار.. يمكن التفكير فيه.

وأضاف: لسنا حزباً شمولياً لمجرد أنه يمتلك أغلبية برلمانية لكي يتصرف بهذه النزعة الشمولية، نحن جعلنا من التعددية السياسية ومن الحوار الأساس لحل الاشكاليات والمفاهيم المختلف حولها أو المواقف القائمة.وأوضح باجمال أن المؤتمر ينطلق في حواره مع الأحزاب السياسية ذات الرؤى الايديولوجية المتنافرة «أحزاب المشترك» من منطلق الحوار مع موقف سياسي تحمله هذه الأحزاب بصيغة مناسبة لهم، وليس من منطلق الحوار مع فكر منفرد.

منوهاً الى أن المؤتمر ليس ملزماً أن يأخذ في اعتباره رؤاهم المختلفة، ومراضاة هذه الرؤى «اسلامية، اشتراكية، ناصرية» لكنه سيأخذ في اعتباره كونهم متحاورين معه.

وأكد أن تباينات رؤى المتحاورين معه لا تؤثر في الحوار كما لا تؤثر في تعامله معهم.

وفي اتجاه الاتهامات الموجهة من قبل «المشترك» لأطراف في المؤتمر لسعيها الى افشال وعرقلة الحوار.. قال باجمال: اذا طرحت هذه المسألة للتساؤلات على هذا النحو الواضح، من الممكن أن يتحسس البعض من النقد أو بعض الأفكار التي تطرح هنا وهناك، نحن في المؤتمر الشعبي العام لدينا ايضاً تخوفات وشكوك من اطراف في أحزاب اللقاء المشترك، لدينا شكوك أن هناك أطرافاً لا تريد للحوار أن ينجح.. والسبب برأيه «إما لأن لديها تاريخاً معيناً في مسألة الحوار، وإما لأنها خارجة عن الحوار».

ولفت باجمال في هذا السياق الى أهمية أن يدرك البعض أن نقدنا لبعضنا البعض لا يؤثر بأي حال من الأحوال على ما تم الاتفاق عليه، مؤكداً أن لا أحد يستطيع أن يفشل الحوار، وأن الموتمر الشعبي العام من جهته لن يفشل الحوار بأي حال من الأحوال، بل إنه يسعى الى توسيعه نحو مجالات أوسع.

وقال: من المهم أن نمشي بالحوار ونمضي فيه بدون عقد أو نزعات ماضوية، وبدون احكام مسبقة، ومن المهم التوافر على النوايا الصافية، والصراحة والوضوح، والمصداقية الجماعية، هذه المصداقية التي لا تتيح لأحد الاعتقاد أن هذا الحوار هو تكتيك، بل هو استراتيجي وأصيل في حياة المؤتمر الشعبي العام وفي تاريخه.

وفيما يتصل بمطلب المؤتمر من بعض احزاب المشترك بتصحيح موقفها من أحداث صعدة أشار باجمال الى أن تغير الأوضاع في صعدة، سيجعل بالضرورة من كل واحد تبيين موقفه تبياناً حقيقياً ومنطقياً وواقعياً برؤيته الوطنية والتاريخية وبضميره الحي، سواءً أكان في اوساط النخبة والقادة أو في أوساط اعضاء الحزب العاديين لأي حزب من الأحزاب.

وأضاف: سوف ينجلي الموقف وسوف يدرك كل منهما الى أي مدى كان موقفه صائباً أو خاطئاً، وفي مثل هذه الظروف وهذه القضايا نقول الآن: ينبغي ألا تكون هناك تلاوين سياسية، أو مواقف متعددة تجاهها.. لأننا نعتبرها قضية وطنية، والمؤتمر الشعبي العام لا يحارب في صعدة باعتباره مؤتمر شعبي عام ولا الدولة تحارب باعتبارها حكومة المؤتمر، إنما تحارب باعتبارها تحمي الوحدة الوطنية لا أقل ولا أكثر.

○ على الطرف الآخر يرى الدكتور ياسين سعيد نعمان أمين عام الحزب الاشتراكي رئيس المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك أن المهم في سياق موضوع الحوار أن نفهم أن هناك حاجة في اللحظة الراهنة لإنجاح هذا «الحوار» وأن الجميع يجب أن يكون ملتزماً بهذه النقطة.

وأكد نعمان في ذات الحوار الصحفي المشترك الذي نشرته يومية السياسية أمس أن كل القضايا التي تضمنتها وثيقة «ضوابط الحوار» تعد قضايا مهمة بالنسبة للمشترك، وكلها ذات وزن في الحياة السياسية وفي استكمال مقومات النظام السياسي وفي اصلاح الحياة السياسية والاقتصادية، وستكون هذه القضايا ذات وزن في اصلاح البلاد.

وحذر رئيس مجلس اعلى المشترك من استباق الحوار بدعاوى الفشل، وقال: يجب ألا نتوقع دائماً فشل الحوار، علينا أن نبحث عن أسباب الفشل، ونعالج الأسباب التي أدت اليه اذا ما صار الفشل واقعاً، وأشار الى أن غياب الحوار ينتج ثقافة أخرى هي ثقافة العنف وثقافة الصراع، وثقافة المواجهة.

وشدد في اطار حديثه حول آلية الحوار والتعامل مع قضاياه المتفق عليها– أنه لابد من الخروج من نفق «التسويات» المؤقتة» هذه التسويات بحسب نعمان– لا تنتج دائماً المعادلة المطلوبة بين أطراف الحياة السياسية.

نعمان:

يجب ألا نتوقع الفشل..وعلينا الخروج من نفق التسويات المؤقتة

في ذكرى الرئيس سالمين

بقلم/ أحمد مساعد حسين •

□ أكتب هنا عن الرئيس الراحل سالمين.. وفي ذكرى رحيله الأليم قبل ٢٩ عاماً مضت..

أكتب عن رجل كان طموحه فوق كل الصراعات التي لم تستثنه أخيراً من جموح دمويتها.. لكنه شموخ الترجل والصعود إلى الخلود..

لم أصدق نبأ اعدامه في ٢٦ يوليو ١٩٧٨م، يومها حزمت حقائبي لأغادر موسكو التي أدرس فيها إلى عدن بمعية الأخوة الشهيد المناضل عوض ناصر الجحمة واللواء الركن عوض محمد فريد والدكتور محمد حيدره مسدوس..

وكانت العودة بهدف مساندة جماعة الرئيس الراحل، غير أن الأيدي التي اعتقلتني في المطار وانتهت بي إلى السجن كانت أسبق من الوصول إلى هدف العودة..

وساءني أكثر حين علمت اضطرار لواء عباس بقيادة العقيد أحمد العطاس والمناضل طرموم مدير أمن شبوة حينها والكثير من مديري عموم مديريات شبوة وأكثر من ثلاثة آلاف شخص– للخروج إلى شمال الوطن..

كان هذا الخروج أشبه بالعقاب على محافظة شبوة التي كانت تشهد غلياناً إلى جانب الرئيس سالمين.

○ وبقدر ما ساءني ذلك.. فقد كان من حسن حظي ان تقف الأحداث في شبوة وراء اضطرار السلطة وبناءً على عرض قدمه المرحوم صالح مصلح وزير الداخلية على اطلاقي من السجن مكلفاً بمهمة تهدئة الأوضاع في شبوة.

○ ومازلت أتذكر أول لقاء جمعني بالرئيس الراحل سالمين.. كان ذلك في مدينة زنجبار محافظة أبين، وهي الفترة التي أعقبت ما كانت تسمى بحركة ١٤ مايو كنتيجة سيئة للمؤتمر الرابع للجبهة القومية..

برز خلال هذه الفترة صراع واضح بين تيارين في حكم عدن.. أحدهما عُرف بتيار اليمين وكان يتزعمه الفقيد الراحل الرئيس قحطان الشعبي.. والآخر تيار اليسار الذي تسلَّم السلطة إثر حركة ٢٢ يونيو التصحيحية ١٩٦٩م والتي أقصت الرئيس قحطان الشعبي ومهدت رئاسة مجلس الرئاسة للرئيس سالمين.

○ والحديث عن تاريخ الفترة الرئاسية للرئيس الراحل سالمين (٢٢ يونيو ١٩٦٩م– ٢٦يوليو ١٩٧٨م) يحتاج إلى وقفات كثيرة، ولا يتسع المجال هنا لاستعراض تفاصيله وافية كاملة، لكن يبدو من المهم الإشارة إلى بدايات صعود سالمين إلى الرئاسة، فقد شهدت توالد اطراف عدة.. أبرزها طرفين، أحدهما اشتراكي متطرف يسعى لقيام حزب طليعي من طراز جديد يتزعمه الفقيد عبدالفتاح اسماعيل، والآخر اشتراكي معتدل يسعى لقيام حزب ثوري ديمقراطي يقوده سالمين.. وكنت شخصياً من المحسوبين على سالمين. إن مايجب أن تعرفه الأجيال الحاضرة والقادمة– وهذا للانصاف– أن الرئيس الراحل سالمين قدم تاريخاً مشرفاً خلال مرحلة الكفاح المسلح كقائد عسكري عرفته المناطق الجنوبية التي كانت ترزح تحت الاحتلال البريطاني.. وذلك من خلال مشاركته وقيادته لعمليات فدائية جريئة ضد جنود الاحتلال..

○ وبرغم كل الصراعات وفوضى التشطير التي كانت تثبُط في نفوس البعض الهم الوحدوي لليمن.. فقد كان سالمين ممتلئاً على الدوام بهذا الهم.. وكان له منذ اللحظات الأولى لوصوله إلى الرئاسة– سعيه الحثيث إلى تحسين العلاقات الأخوية مع الشطر الشمالي سابقاً، كتمهيد لتحقيق الوحدة اليمنية بطرق سلمية..

وقد كان لي شرف المشاركة ضمن الوفد الجنوبي في أول لقاء أو بمعنى أصح أول قمة يمنية بين الرئيس سالمين والمرحوم القاضي عبدالرحمن الإرياني.. أتذكر مواقف سالمين الوحدوية الثابتة والتي ظل يتبناها ويسعى إليها في اجتماعات ولقاءات عدة لاحقة.. أكثرها مع الرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي.. وكان ميول سالمين واضحاً وقوياً إلى التسريع بعمل اللجان الوحدوية..

هذا إلى جانب توجهه نحو إعادة العلاقات التي أصابها التوقف مع عدد من دول الخليج العربي.. وهو توجه قُوبل برفض تيار الاشتراكيين المتشدد يومها.

•محافظ ريمة

الوسطية وتناقض الرؤى

د. عادل الشجاع

□ كثر الحديث هذه الأيام عن الوسطية وعن العقلانية والتقدم.. لكن مضمون ذلك وسياقه واستعماله يشتم منه روائح الإقصاء ورفض الآخر.

وللوقوف أمام ذلك لابد من الاجابة على سؤال: ماهي الوسطية؟ وهل هناك حزب سياسي أو جماعة دينية تمثل الوسطية؟.

الوسطية بالمفهوم الديني تعني الالتزام بتوجيهات الوصي القائم على مبدأ التعددية وحرية الاعتقاد، من منطلق (ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين).. أي أن الوسطية تعني الإيمان بالتعددية التأويلية وإغناءها، من أجل اقتراح مسارات جديدة ممكنة والبحث الذي لاينتهي عن المعنى، والوسطية كمفهوم كانت قائمة عبر التاريخ الإسلامي إلى أن جاءت حركة الإخوان سنة ١٩٢٨م فأوجدت سياجاً دوغمائياً وصادرت العقل وأحلت النقل، فالإخوان لم يفكروا في الوسطية بمعناها الايجابي، بل أقصى ما فكروا فيه هو نوع من الوسطية السلبية، كما تجسد مثلاً عند بعض الجماعات في مفهوم الديمقراطية حين قبلت في دخول الانتخابات من باب الوصول إلى السلطة وليس إيماناً بها، وهذا يختلف جذرياً عن المعنى الإيجابي للوسطية والإيمان بالديمقراطية كقيمة من قيم الحداثة ونتاج العقل الحديث المؤسس على المساواة.

والحقيقة أن ثمة قضايا ومشاكل معاصرة جعلت من الوسطية اليوم أحد الشعارات التي تطرح بحدة، وهذه القضايا أو المشاكل هي: التطرف الديني باسم الدين والتطرف المذهبي، والتفكير الأحادي الذي يطمح إلى إلغاء الآخر.

إذاً الوسطية ليست شعاراً، فهي تقوم على ضرورة فهم الآخر واعطائه الأسبقية، والتماس محورين رئيسيين: التسامح من جهة والتأكيد على حرية الإنسان من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس، فالوسطية مفهوم ليبرالي، حتى وإن وجدت بعض الممارسات عبر التاريخ الإسلامي، فقد ولدت الوسطية من رحم الديمقراطية، لذلك لابد لنا من إعادة النظر في مفهوم الوسطية بالصورة التي تجعله يعبر داخل ثقافتنا عن المعنى الذي أُعطي له داخل النظام الديمقراطي، فلابد من التأكيد على ضرورة التفكير في الوسطية ومدى حضورها أو غيابها انطلاقاً من حرية الآخر ومدى استيعابنا له ولأفكاره، وليس من منطلق امتلاك الحقيقة المطلقة التي تعطل حاجات المجتمع وتطلعاته.

ليست الوسطية كما يزعم حزب الإصلاح، متمثلة في حدوث تقارب بينه وبين أحزاب اليسار، لأن الطرفين مازالا يحملان نقاط خلاف كثيرة هي مدعاة للإقصاء لأيٍّ من الطرفين يمتلك آلية السلطة، فمازال الإصلاح ومن ورائه الجماعات الإسلامية يخلط بين الخاص والعام، الديني والدنيوي، والدولة والأمة والحاكمية.

ومن الواضح أن من يدعون الوسطية، لايستطيعون المواربة حينما يقفون أمام الديمقراطية في صيغها العصرية حين يعبرون عن رغبتهم في الشورى المنتمية إلى المنظومات العتيقة، والأمر كذلك حين يقفون أمام حقوق الإنسان وهم متلفعون بالحق الإلهي، فالحركات التي تتحدث عن الوسطية وجدت نفسها مجبرة على الديمقراطية، في الوقت الذي تصفها بأنها منتج غربي.

ونحن لانبالغ في ذلك، فالواقع يقول إن الحركات الإسلامية في مختلف البلدان ومنها اليمن لم تنشر برامج مفصلة ولا تصاميم لعملها الحاضر والمستقبلي.. ومهما حاولنا البحث عن مبررات للتمييز أو التفريق أو التمايز بين معتدل ومتطرف في الجماعات المتأسلمة فإننا نجدهم يرددون ذات الأقاويل ولكن بنغمات متفاوتة.

والسؤال الذي يضع نفسه: كيف يكون وسطياً من يؤمن بالأوتوقراطية والحق الإلهي في الحكم بدلاً من الديمقراطية والعقد الاجتماعي؟ بل كيف يكون وسطياً من يؤمن بالنص والتسليم بالمنقول بدلاً من العقلانية وحق الشك؟

الثغرة الواسعة تكمن بين هؤلاء الوسطيين والديكور المزيف الذي يحيون بين جدرانه فتتسع ليتسلل الإرهاب الديني ولا مجال لردم هذه الهوة، بغير تثوير راديكالي للبنى الاجتماعية الثقافية، فنحن نحتاج إلى ثورة دينية كجزء لاينفصل عن الثورة الثقافية الشاملة، أي أننا لانتوقع مما يسمى بالتيار الديني المستنير أن يصبح امتداداً جزئياً لما سمي في النهضة بالإصلاح الديني.. بل لابد من توظيفه في إطار الثورة الثقافية، لن تتحقق من خلال التعاون بين اليسار واليمين، بل لابد من وسيط، هذا الوسيط هي السلطة التي تحافظ على الأمن العام وتسعى إلى تحييد الطرفين، فاللقاء بين الطرفين لايسمح بحوار حول المبادئ لأن كل طرف لايقبل عن أصوله الأيديولوجية بديلاً.. وقد اتضح أن اليسار المتمثل بالحزب الاشتراكي لم يكن مؤمناً بالديمقراطية مثله، مثل الإصلاح، فقد سار نحو الديمقراطية بخطى مترددة وأراد أن يقيم نظاماً يتميز بالتعددية لكن تحت إشرافه هو بل بوصايته.

إن من يدعون الوسطية يسعون إلى تحرير الوطن الإسلامي بكل أجزائه من كل سلطان غير إسلامي، ومساعدة الأقليات الإسلامية في كل مكان، والسعي إلى تجميع المسلمين جميعاً حتى يصيروا أمة واحدة.

هناك من يزعم أن هناك اختلافاً بين حزب الإصلاح والجماعات السلفية ويحاول بناء مواقف سياسية على اكتاف هذه المقولة، ولعل الوسطية تتمثل بمقولة البنَّا «أتحسب أن المسلم يرضى بحياتنا اليوم ويتفرغ للعبادة ويترك الدنيا والسياسة للعجزة والآثمين.. يسمى مسلماً؟ كلا إنه ليس مسلماً، فحقيقة الإسلام جهاد وعمل ودين ودولة».

إن الوسطية تعني التقية للوصول إلى تقويض السلطة، لأن الحاكمية ليست لشخص فرد ولا لرئيس، بل الحاكمية لله.. وهم يتقمصون دور الله.